

كتاب

١٣٨

د. إبراهيم فؤاد أحمد

النظام المالي فى الإسلام



دار المعارف

رئيس التحرير أنيس منصور

د. إبراهيم فؤاد أحمد

النظام المالى فى الاسلام



دارالمعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

أتناول في هذه المقدمة النقطتين التاليتين :

- (أ) مقارنة بين النظام المالى فى الإسلام والنظم المالية فى العصور الوسطى والعصر الحديث .
- (ب) بعض المفاهيم الإسلامية .

أولاً - مقارنة بين النظام المالى فى الإسلام والنظم المالية فى العصور الوسطى والعصر الحديث :

● نشأ النظام المالى فى الإسلام فى العصور الوسطى ، وبإلقاء نظرة على النظم المالية التى سادت فى تلك العصور - عصور الإقطاع التى امتدت من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر بعد الميلاد - والنظام المالى الإسلامى - نلاحظ أن الفرق شاسع بينهما ؛ فقد كانت تلك النظم نظماً متخلفة ، على حين أن النظام المالى الإسلامى الذى نشأ فى القرن السابع للميلاد نجده متقدماً يضارع أحسن النظم المالية التى ظهرت فى العصر الحديث بل يفوقها مع وجود الفارق الزمنى الكبير بينهما ، والذى يبلغ حوالى ثلاثة عشر قرناً من الزمان !

ونظرة إلى النظم المالية عبر العصور الوسطى توضح بجلاء كيف أنه لم يكن هناك فاصل بين مالية الحكام ومالية الدولة ، فكانت إرادة الحاكم هي الإرادة المطلقة في الشؤون المالية ، وهي التي تصدر القوانين المالية ، وتفرض الضرائب وتحدد مقاديرها ، وتتسلم حصيلتها ، وتنفقها كيف تشاء دون تمييز بين نفقات الحاكم الخاصة ونفقات الدولة .

وكانت إيرادات الدومين (أمالك الملك) وحقوق الإقطاع المصدر العادي للموارد العامة اللازمة لتمويل الإنفاق العام ، وبالإجمال كان النظام المالي في العصور الوسطى يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة حينئذ ، وهي العلاقات التي كانت تقوم على العبودية والتبعية والحكم المطلق .

وجاء الإسلام في القرن السابع الميلادي كما ذكرت - يحمل معه أفضل نظام مالي عرفه التاريخ حتى الآن : فمن ناحية الموارد المالية وضع ضوابط دقيقة عادلة لتقدير أوعية الزكاة (مثل زكاة النقود وعروض التجارة والماشية والثمار والحاصلات الزراعية) ، ولتقدير الجزية والخراج والعشور ، كما وضع دستوراً للضرائب يتضمن قاعدة العدالة في اشتراك كل مكلف في نفقات الدولة بحسب قدرته المالية ، وقاعدة اليقين في فرض الضرائب بحيث إن الضريبة التي يكلف الممول أدائها تكون معلومة القدر ، وقاعدة الملاءمة التي تستلزم جباية الضرائب في أكثر الأوقات ملاءمة للممول ، وقاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية حتى لا تلتهم تلك

النفقات جزءاً كبيراً من الحصيلة .

هذه القواعد يفخر الاقتصاديون المحدثون بأن (آدم سميث) هو واضعها في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، وهي التي ظهرت في كتابه (ثروة الأمم) مع أن الإسلام رعاها قبل ذلك بأحد عشر قرناً ، ووضع قواعد أكثر عدالة بما يوقظ الوعي الضريبي ويمنع من ازدواج الضرائب ويقلل من مجالات التهرب من أدائها .

وإذا كان الإسلام قد اهتم بنواحي الموارد المالية - فإنه أيضاً أولى أوجه الإنفاق اهتمامه وترشيده . فمثلاً لا يجوز أن يعهد بالإنفاق إلا للراشدين ، قال تعالى : (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) سورة النساء - آية ٥ ، كما قال تعالى ، (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) (سورة الفرقان) آية ٦٧ .

وإذا كان الاقتصاديون المحدثون يرون ضرورة توافر قواعد معينة في الإنفاق العام كقاعدة المنفعة بغرض تحقيق أقصى نفع للمجتمع ، وقاعدة الاقتصاد في الإنفاق بالمتوسط بين الإسراف والتقتير - وقاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة من السلطة المختصة - إذا كان هؤلاء الاقتصاديون قد نادوا بمراعاة تلك القواعد فإن الإسلام قد سبقهم إليها (كما سيتبين بعد) ومنذ بداية العصور الوسطى - عصور الإقطاع والظلام - في أوروبا الغربية .

وفضلاً على ذلك فإن الإسلام فصل مالية الحكام عن مالية الدولة :

فمنذ عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنشئ بيت المال وخصص لكل نوع من الإيرادات بيتاً مال خاص به ، فخصص بيت مال للزكاة ، وبيت مال للنقء (الجزية والخراج والعشور) ، وبيت مال لخمس الغنائم المستولى عليها فى الحروب ، وكانت إيرادات كل بيت مال تنفق فى الأوجه المخصصة لها .

ثانياً - بعض المفاهيم الإسلامية :

تجدر الإشارة إلى بعض هذه المفاهيم فيما يلى :

١ - لم يحتقر الإسلام المال ولم يزهد فيه ، بل اعتبره نعمة من نعم الله الواجبة الشكر ، وفى الوقت نفسه لم يرغب فى المال لدرجة أن يسعى الإنسان إلى كسبه عن طريق غير شرعى ، ولكنه وقف موقفاً وسطاً من المال حتى لا يتقاعس الإنسان عن كسبه .

٢ - حث الإسلام على الكسب الحلال ، واعتبر ذلك تقرباً من الله يؤدى إلى مثوبته ، وفى الوقت نفسه حرم الكسب الحرام لما له من نتائج ونخيمة ، فحرم الربا والقمار والاحتكار والغش . . . إلخ .

٣ - حرم الإسلام السؤال والاستجداء لما فى ذلك من مذلة وهوان لا يرضاها الإسلام للمسلمين : قال الرسول الكريم : (لئن يحتطب أحدكم خيراً له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه !) ، وحث على العمل فقال تعالى : (هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى

مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) . سورة الملك آية (١٥) ومن يعجز عن العمل أو لا يكفى دخله إنفاقه كان على بيت المال إعانته .

٤ - عمل الإسلام على التقريب بين الطبقات بإعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق الزكاة المفروضة وصدقة التطوع والكفارات (مثل كفارة القتل الخطأ وكفارة الصيد في الإحرام ، وكفارة عدم المقدرة على الصيام . . . إلخ) .

ففرض للفقير في مال الغنى ما يزكيه ويطهره ، وقدر له حقاً معلوماً وجعله في كفالة الدولة ، وعليها أن تأخذ حق الفقير من الغنى وتعطيه إياه حتى لا يشعر بالمهانة .

وفي الوقت نفسه أوضح الإسلام بشكل ظاهر أن المال مال الله والإنسان أمين عليه ينفقه حيث أمره الله ، وأن ملكيته للمال ملكية مقيدة ، وإذا اعتقد المسلم ذلك لم يبخل عن إخراج حق الفقير في المال ، قال تعالى : (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) سورة الحديد - آية ٧ وقال أيضاً : (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) سورة النور - آية ٣٣ .

هذه هي نظره الإسلام للمال ، فهو من جهة جعل له مركزاً ممتازاً لأنه عصب الحياة ومن جهة أخرى بين أن المال مال الله ، وأن الإنسان خليفته فيه ليصرفه على حسب الأصول الشرعية .

بعد هذه المقدمة أتناول البحث على الترتيب الآتي :

- المبحث الأول - عرض موجز لنظرية الضرائب الإسلامية .
- المبحث الثاني - عرض موجز لنظرية الإنفاق العام في الإسلام .
- المبحث الثالث - الدعوة إلى جباية الزكاة وإنفاقها بطريق الدولة .

المبحث الأول

عرض موجز لنظرية الضرائب الإسلامية

الفرع الأول

الموارد المالية في الدولة الإسلامية

● تتمثل الموارد المالية في الإسلام فيما يلي :

أولاً - الزكاة بأنواعها المختلفة :

تعتبر الزكاة من أهم موارد بيت مال المسلمين ، وتشمل زكاة النقود المدخرة لمدة عام هجري متى بلغت النصاب (وقيمته تعادل ٢٠ ديناراً من الذهب أو ٢٠٠ درهم من الفضة) .

وتختلف قيمة النصاب من وقت إلى آخر بحسب ارتفاع أو انخفاض قيمة الذهب أو الفضة . ويشترط أن يكون النصاب فائضاً عن حاجات الممول الضرورية والديون .

وتجب الزكاة بنسبة ٢,٥٪ من قيمة المال المدخر وتشمل الزكاة أيضاً عروض التجارة (وهي السلع موضع الاتجار) وتجب بنسبة ٢,٥٪ من قيمة السلع بشرط أن تبلغ النصاب وبعد مضي عام هجري عليها ، وتشمل الزكاة بالإضافة إلى قيمة السلع ما عند التاجر من نقود وماله من

ديون مضمونة التحصيل لدى غيره (الذمم) والمجموع وهو ما يسمى في عرف المحاسبة الحديثة . . الأصول المتداولة . . ويخصم من هذا المجموع ما على التاجر من ديون لغيره ، وهو ما يسمى في عرف المحاسبة الحديثة بالمطلوبات ، أو الخصوم المتداولة . والصافي هو وعاء الزكاة ، وللفقه الإسلامي نظريات تقديمية في تقويم الأصول المتداولة لا يتسع المقام لذكرها ، وتجدر الإشارة إلى أن : التاجر لا يزكى عن الأصول الثابتة كالآثاث والأدوات الأخرى والموازين لأنها من الحاجات الضرورية التي لا يزكى عنها .

● وتشمل الزكاة الزروع والثمار وتجب فيها بمجرد حصادها أو قطفها بنسبة ٥٪ منها إن كانت تروى بالآلات ونسبة ١٠٪ إن كانت تروى بالراحة أو بمياه الأمطار ، واختلف الأئمة في مدى توافر النصاب : فالإمام أبو حنيفة لا يشترط النصاب ، فكل ما ينتج يزكى سواء كان قليلاً أو كثيراً وهذه النظرة في مصلحة الفقير ، ويرى بعض آخر ضرورة توافر النصاب وهو خمسون كيلة من الحبوب . هذا وتزكى الزروع والثمار كلما حصدت أو قطفت بدون اشتراط مرور عام عليها .

وتشمل الزكاة النعم (بفتح النون والعين) وهي الإبل والبقر والغنم ، ونصاب الإبل يبدأ من خمسة ، ونصاب البقر (والجاموس) يبدأ من ثلاثين ، ونصاب الغنم يبدأ من أربعين رأساً ، وتجب الزكاة مرة كل عام هجري : ويرى بعض الأئمة أن الزكاة تجب في الماشية بشرط ألا تتكلف

علفاً وألا تعمل: بمعنى أنها ترعى في المراعى ولا تتكلف شيئاً يذكر وأن تربي للاستيلاد والنماء لا للعمل .

ويرى بعض ثلث وجوب الزكاة في الماشية حتى لو كانت معلوفة أو عاملة . ويرى الإمام أبو حنيفة أن الزكاة تجب في الماشية التي تربي للاستيلاد والنماء متى بلغت قيمتها نصاب الذهب أو الفضة وبنسبة ٢,٥ ٪ من قيمتها بعد تمام الحول الهجرى عليها ، ويمكن اتباع هذا الرأي الآن لعدم توافر نصاب الماشية في كثير من الأحوال .

هذا وقد ذهبت حلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية والتي انعقدت بدمشق عام ١٩٥٢ عن طريق التخريج في الفقه الإسلامى إلى أن الزكاة تستحق الآن في أموال لم تكن معروفة في عهد الرسول والصحابة وفي أيام الاستنباط الفقهي ، واقترحت الحلقة أداء الزكاة فيها ، وهذه الأموال هي الإيراد الناتج من النشاط الصناعى والأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات) ، وكسب العمل والمهنة الحرة ، وإيراد الدور والأماكن المستغلة ، ولا يتسع المجال هنا لذكر تفصيلاتها .

وأود أن أشير إلى أن الزكاة ليست منحة أو إحساناً من الفرد ، بل إنها ضريبة بمعنى الكلمة يجب على الفرد أدائها ، فتتوافر فيها أركان الضريبة الجيدة ، وهى من الإيرادات السيادية التى للدولة حق جبايتها وحق إنفاق حصيلتها بمعرفتها ، قال تعالى : «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم

وتزكيتهم بها» . سورة التوبة - آية ١٠٣ .

والأمر هنا للرسول والحكام من بعده بجباية الزكاة ، والصدقة في الآية تعنى صدقة الفريضة وهى الزكاة لأن الأمر بالأخذ والجباية لا يكون لصدقة التطوع المتروكة للشخص إن شاء منحها وإن شاء منعها . وإنفاق حصيلة الزكاة يتم طبقاً لما أمر به الله سبحانه وتعالى إذ قال . (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) سورة التوبة - آية ٦٠ ، والصدقات هنا هى الصدقة المفروضة على الشخص : أى الزكاة ويظهر ذلك واضحاً من نهاية الآية « فريضة من الله » .

والزكاة أيضاً من الضرائب المحلية فكل إقليم فى الدولة له موارده المالية الخاصة به ومن أهمها الزكاة .

ويقوم بيت المال المحلى أو الفرعى بجبايتها وإنفاق حصيلتها على الفقراء والمساكين وفى المصالح المختلفة وفقاً لما حددته الشريعة الغراء ، وإن بقى من موارده شئ أرسله إلى بيت المال المركزى ، وإن لم يبق شئ من موارد الإقليم واحتاج إلى المعونة كان على بيت المال المركزى إمداده بالمال .

ثانياً : النىء :

والمورد الثانى بعد الزكاة هو (النىء) ، وهو عبارة عن الضرائب الأخرى غير ضرائب الزكاة ، ويشمل الخراج وهو الضريبة المفروضة على الأراضى الزراعية ، والجزية ، وهى الضريبة المفروضة على رؤوس أهل الذمة من النصارى واليهود وذلك ليتحمل هؤلاء نصيبهم من الأعباء المالية للدولة مقابل ما يؤديه المسلمون من زكاة. تحقيقاً للعدالة الاجتماعية فى توزيع أعباء الضرائب .

ويشمل النىء أيضاً العشور، وهى تقابل الرسوم الجمركية فى العصر الحديث ، وتفرض على التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والتجارة الواردة إليها وتفرض بنسبة ٢,٥ ٪ من قيمة تجارة المسلمين ونسبة ٥ ٪ من قيمة تجارة أهل الذمة ونسبة ١٠ ٪ من قيمة تجارة أهل الحرب .

ثالثاً - الخمس :

● ويستحق بيت مال المسلمين نسبة قدرها ٢٠ ٪ من الغنائم التى يستولى عليها المسلمون من الحروب ، ويستحق أيضاً ٢٠ ٪ من الثروة المعدنية المستخرجة من الأرض و ٢٠ ٪ من الأسماك والجواهر المستخرجة من مياه البحار والبحيرات والأنهار.

الفرع الثاني

الزكاة والضرائب الحديثة

بعد أن تعرضنا إلى ذكر الموارد المالية في الإسلام كما طبقت في الدولة الإسلامية أود أن أشير إلى أن هذه الموارد كانت تغطي الحاجات العامة في الزمن الماضي ، بل تفيض أحياناً عن تلك الحاجات ، أما في العصر الحديث حيث زادت حاجات السكان إلى خدمات الدولة مما أثقل كاهلها بالأعباء المالية - فهل وقف الفقه الإسلامي أمام هذه الالتزامات جامداً ولم يساير الزمن وقصر الأمر على الموارد الشرعية المذكورة سابقاً أو أنه أباح للدولة فرض الضرائب الأخرى بالإضافة إلى الموارد الشرعية لمقابلة التزاماتها ؟

الجواب عن هذا السؤال نجده فيما روى عن الرسول والصحابة والتابعين من أن في المال حقوقاً غير الزكاة المفروضة وقد روى عن الرسول الكريم أنه قال : إن في المال حقاً سوى الزكاة ثم تلا عليه الصلاة والسلام هذه الآية : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة) . سورة البقرة - آية ١٧٧ .

فواضح أن هذه الآية توجب الإنفاق وتوجب إخراج الزكاة ،
والفصل بين الإنفاق والزكاة دليل على الاختلاف بين الإنفاق والزكاة ،
والنص على كل من الإنفاق والزكاة على حدة في آية واحدة قاطع على أن
كليهما يختلف هو والآخر وأنها فريضتان مختلفتان . وحديث الرسول
يوضح أن في المال حقاً مفروضاً سوى الزكاة ، وبديهي أن هذا الحق هو
الضرائب وليس صدقة التطوع : ويقرر الإلمم الشاطبي ذلك ويقول :
إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم فللإمام إذا
كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء (أى يفرض عليهم ضرائب) ما يراه
كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال .

هذا وقد وردت قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية سنة
١٩٦٥ في شأن الضرائب والزكاة تؤيد ذلك بأن ما يفرض من الضرائب
لمصلحة الدولة لا يغني القيام به عن أداء الزكاة المفروضة ، ومن هذا
يتضح أن على الدولة أن تقوم بجباية الزكاة ولها أن تفرض إلى جانبها من
الضرائب الحديثة ما يعينها على القيام بالتزاماتها المالية .

الفرع الثالث

الضرائب الإسلامية والأصول العلمية للضرائب الحديثة

لا يتسع المجال هنا للتعرض للأصول العلمية للضرائب الحديثة ومدى توافرها في الضرائب الإسلامية ، وسأتعرض لثلاثة موضوعات فقط في هذا المجال هنا :

أولاً : دستور الضرائب الحديثة والضرائب الإسلامية .

ثانياً : الأساليب المتبعة في قياس الدخل في النظم المالية الحديثة ومقارنتها بالأساليب المتبعة في الإسلام .

ثالثاً : تلافى ازدواج الضرائب في النظم المالية الحديثة وفي النظام المالي الإسلامي .

أولاً - دستور الضرائب الحديث والضرائب الإسلامية :

وضع آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر في كتابه (ثروة الأمم) قواعد سميت بدستور الضرائب ، وبمقتضاها يجب أن تتحقق في الضرائب العادلة القواعد الآتية :

١ - العدالة .

٢ - اليقين .

٣ - الملازمة .

٤ - الاقتصاد في نفقات الجباية .

وسنبحث كلا من هذه القواعد بإيجاز ونرى مدى توافرها في الضرائب الإسلامية التي فرضت منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً على حين لم تعرفها التشريعات المالية المعاصرة إلا حديثاً .

١ - قاعدة العدالة :

وتعني هذه القاعدة أن يكون اشتراك كل مكلف في نفقات الدولة متناسباً مع درجة يساره المالي ويؤثر الفكر المالي الحديث فرض الضرائب بسعر تصاعدي تحقيقاً للعدالة ، وهذه القاعدة تتوافر في الزكاة إذ أن نسبتها تتغير باختلاف أنواع الأموال المزكاة : فمثلاً نسبة زكاة المال المدخر ربع العشر على حين أن نسبة زكاة الزروع والثمار العشر أو نصف العشر بحسب تكاليف الري إن كان بمياه المطر أو بالآلات . وواضح أن الإنسان يبذل مجهوداً في ادخار المال وتضحية أكبر منها في الزراعة ، فكان عدلاً أن تقل نسبة الزكاة الواجبة في المال عنها في الحاصلات الزراعية والثمار . وهذا عين ما ذهبت إليه التشريعات المالية الحديثة من تخفيض سعر الضرائب على كسب العمل عن سعرها على إيرادات رأس المال ، ونرى هنا القاعدة متوافرة أيضاً في الخراج :

فقد حذر عمر بن الخطاب عما له أن يكلفوا الناس أكثر مما يطيقون ،

أى أنه راعى ما يسمى فى المالية الحديثة بالمقدرة التكليفية ؛ فقد سأل عامله فى العراق (وهما حذيفة وعثمان بن حنيف) قائلاً : لعلكما كلفتما أهل عملكما مالا يطيقون ؛ فقال حذيفة : لقد تركت فضلاً . . وقال عثمان : . لقد تركت الضعف ولو شئت لأخذته . . ووضح أن عمر لما أرسل عماله لجباية الجزية والحراج أراد أن يتيقن : هل كانوا قد عدلوا فى ذلك ؟

٢ - قاعدة اليقين :

وتعنى تلك القاعدة أن الضريبة التى تفرض على المكلف يجب أن تكون معلومة القدر ومعروفاً ميعاد الوفاء بها وكيفيته ، وهذه القاعدة متوافرة فى الضرائب الإسلامية ، فقد حددت السنة الشريفة المقادير الواجب أخذها من كل نوع من أنواع الأموال التى تتركى ، وحددت أيضاً طريقة الجباية كما أن الحراج والجزية كانا محددين . وفى هذا مراعاة لتلك القاعدة التى لم نعرفها التشريعات المالية إلا فى العصر الحديث على حين حرص الإسلام على تطبيقها منذ القرون الوسطى .

٣ - قاعدة الملاءمة :

تعنى تلك القاعدة أن الضريبة يجب ألا تجبى إلا فى أكثر الأوقات ملاءمة للممول وبالكيفية التى هى أكثر تيسيراً له . وهذه القاعدة

توافرت في الضرائب الإسلامية أيضاً : فزكاة الزرع والثمار مثلاً حدد لاستحقاقها وقت نضج الحبوب وطيب الثمار ، ولا يطالب الممول بأداء زكاتها قبل ذلك ، وزكاة المال وزكاة عروض التجارة أيضاً حدد موعد خاص لأدائها وهو بعد مرور عام هجري على النصاب ، بل إن الشارع أجاز للمزكي تأخير أداء الزكاة كما أجاز له تعجيل أدائها إن دعت الضرورة لذلك ، وفي هذا تيسير كبير في أداء الزكاة .

٤ - قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية :

يعني ذلك أن تكون نفقات الجباية قليلة : فتفضل الضرائب القليلة في نفقات الجباية على تلك التي تتكلف نفقات كثيرة حتى يكون الفرق بين الحصيلة ونفقات الجباية أكبر فرق مستطاع . وفي مصارف الزكاة حددت الآية الشريفة الخاصة بها جزءاً من الحصيلة للقائمين بجبايتها حتى لا تمتد أيديهم إلى الحصيلة فتقل بذلك : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها . . .) سورة التوبة - الآية ٦٠ . وقد أوصى القاضي أبو يوسف هارون الرشيد بالاقتصاد في نفقات الجباية ، وفي ذلك يقول (كتاب الخراج) : وإنما يجب أن تتخير للصدقة أهل العفاف والصلاح ، فإذا وليتها رجلاً ووجه من قبله من يوثق بدينه وأمانته أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة ! وواضح أن المقصود هنا هو الزكاة المفروضة .

ثانياً : الأساليب المتبعة في قياس الدخل في النظم المالية الحديثة ومقارنتها بالأساليب المتبعة في الإسلام :

استخدمت عدة أساليب لقياس الدخل في العصر الحديث منها طرق غير مباشرة وطرق أخرى مباشرة :

أولاً - الطرق غير المباشرة أو طرق التقدير التقريبي :

١ - طريقة المظاهر الخارجية :

وفي هذه الطريقة تفرض الضريبة على أساس مجموعة من العلامات الخارجية التي تعبر عن المظهر العام للممول وتعطى فكرة عن درجة ثرائه ، فيؤخذ عدد الخدم أو عدد السيارات أو القيمة الإيجارية للمسكن وعدد أبوابه ونوافذه - دليلاً على يسار الممول .

وعلى هذا الأساس كانت تقدر ضريبة الباتنتا في فرنسا قبل عام ١٩١٧ والضريبة على الأبواب والنوافذ التي استمرت في فرنسا أيضاً حتى عام ١٩٢٥ . ولاشك أن هذه الطريقة معيبة ؛ لأنها تغفل حقيقة المركز المالي للممول ولا سيما أن بعض الممولين يتخفى بعض العلامات الخارجية ويتهرب بذلك من الضريبة .

٢ - طريقة التقدير الجزافي :

قد تحاول إدارة الضريبة تحديد وعاء الضريبة بالاستناد إلى بعض القرائن كالقيمة الإيجارية تتخذ قرينة على دخل صاحب الأرض الزراعية ، أو رقم المبيعات كقرينة يعرف بها ربح التاجر ، وهذه الطريقة معيبة أيضاً حيث إنها لا تؤدي إلى فرض الضريبة على الدخل الحقيقي .

ثانياً - الطرق المباشرة في التقدير :

١ - طريقة الإقرار :

في هذه الطريقة يلزم الممول بتقديم إقرار يوضح فيه دخله وعناصره المختلفة ويرفق به جميع المستندات المؤيدة لصحة إقراره ، وتقوم الإدارة الضريبية ببحث الإقرار والاطلاع على دفاتر الممول وحساباته ، وهذه الطريقة من أفضل الطرق المتبعة الآن للتوصل إلى قيمة الدخل الحقيقي للممول غير أنها تتطلب توافر الوعي الضريبي لدى الممولين ، كما أنها تتطلب إدارات ضريبية على مستوى عال من الكفاية .

٢ - طريقة التقدير الإداري :

وهنا تقوم الإدارة الضريبية بتقدير وعاء الضريبة بمعرفتها بأن تناقش الممول في نشاطه وتفحص دفاتره ومستنداته وتجمع المعلومات عنه لكي

تصل إلى تحديد دخله الحقيقي .

وتعتمد هذه الطريقة أيضاً على كفاية موظفي الضرائب وبذلهم الجهد لمعرفة دخل الممول الحقيقي .

الطرق المتبعة لتقدير الدخل في الإسلام

تتبع في الإسلام طريقتان هما :

أولاً - طريقة الإقرار .

ثانياً - طريقة التقدير المعروفة (بالخرص) (بفتح الحاء وسكون

الراء) ، وتقوم بها إدارة الضريبة .

أولاً - طريقة الإقرار :

من الثابت أن طريقة الإقرار من أحسن الطرق الحديثة في تقدير الدخل لأنها تعطى فكرة صحيحة عن مركز الممول المالي ، وقد اتبع الإسلام هذه الطريقة في الزكاة ، فهناك أحاديث وآثار كثيرة تحت المكلفين على الإقرار بأموالهم لأخذ الزكاة المفروضة منها .

.. ومن هذه الأحاديث والآثار ما يلي :

١ - عن جرير بن عبد الله قال : قال رسول الله : (لا يصدر

المصدق عنكم إلا وهو راض) .. (المصدق يعني جابى الزكاة) .

٢ - عن أبي يونس ولى أبي هريرة أنه سمع أبا هريرة وأبا أسيد

صاحبي رسول الله عليه السلام يقولان : إن حقاً على الناس إذا أقدم

عليهم المصدق أن يرحبوا به ويخبروه بأموالهم كلها ، ولا يخفوا عنه شيئاً ،
فإن عدل فسيل ذلك ، وإن كان غير ذلك واعتدى لم يضر إلا نفسه
وسيل خلف الله لهم .

٣ - وقال أبو عبيد حدثنا جرير بن عبد الحميد وأبو معاوية
الشيبانى عن الشعبي عن جرير بن عبد الله أنه كان يقول لبنيه : يا بني ،
إذا جاءكم المصدق فلا تكتموه من نعمكم شيئاً ، فإنه إن عدل عليكم
فهو خير لكم وله ، وإن جار عليكم فهو شر له وخير لكم .
ويستخلص من تلك الأحاديث والآثار الآتى :

(أ) أن على المكلفين استقبال المصدقين (أى عمال الزكاة) بصدر
رحب ، وألا تكون بينهم وبين الحياة الكراهية التقليدية ضدهم ، وفي
هذا تعويد للمسلمين على عدم تبرمهم من مطالبة عمال الزكاة إياهم بأداء
الزكاة ، الأمر الذى يسهل جبايتها وينمى الوعى البصرى عند المكلفين ،
وهو ما عجزت النظم المالية الحديثة عن الوصول إليه وما زال أمامها
خطوات واسعة للوصول بالمكلفين إلى هذه الدرجة من الوعى .

(ب) أن يقر المكلفون بما لديهم من أموال ولا يخفوها عن عمال
الزكاة بل يجمعوها لهم ليأخذوا منها حق الجماعة وهو الزكاة المفروضة ،
وهذا أبلغ من الإقرار بها فقط ، كما هو قائم فى النظم المالية الحديثة .

(ج) أوصى الرسول الكريم المسلمين ألا يعملوا بما من شأنه أن
يغضب عمال الزكاة ، بل يجب أن يرضوهم بالحق ، وذلك لا يكون

إلا بقيامهم بما أوجبه الله عليهم من أداء فريضة الزكاة كاملة غير منقوصة .

ثانياً - طريقة الخرص أو التقدير :

اتبعت هذه الطريقة أصلاً في عهد الرسول في تقدير زكاة الثمار التي تجف كالعنب والرطب ، فكان يجري تقدير ما على الكرم من العنب زيباً وما على النخل من الرطب تمرّاً ، ويعرف مقدار الزكاة الواجب فيها ثم تترك الثمار لأربابها يتفعلون بها كيف شاءوا وعليهم أداء الزكاة عند جفاف الثمار وجنى الفاكهة ، والحكمة من الخرص أن الفقراء يتقرير الزكاة لهم من الثمار يعتبرون شركاء لأرباب الأموال فيها ، فلو منع رب المال من الانتفاع بشمره حتى يجف لضره ذلك ، ولو انبسطت يده في الثمر لأخل ذلك بحق الفقراء ، ولما كانت الأمانة غير متحققة عند كل واحد من أرباب الأموال وضع الشارع هذا الضابط لينأى لرب المال الانتفاع به مع حفظ حق الفقراء في الثمار .

وهناك قول مصحح في إلحاق الزرع بالثمر والزبيب في الخرص عند عدم أمن أهله عليه . وقد ذكر الصنعاني في (سبل السلام ج ٢ ص ١٨٢) باب : هل يجوز القياس على الخرص مما يفيد ذلك ، فقد قال : يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به ، وتأسيساً على ذلك يمكن استخدام طريقة الخرص لتقدير زكاة المحصولات الزراعية

بمعرفة الدولة .

هاتان هما الطريقتان المستخدمتان في تقدير الدخل في الإسلام ، ولم يتبع الإسلام طريقة المظاهر الخارجية لتقدير الدخل على حين اتبعت هذه الطريقة في فرنسا لمدة قرن وربع القرن حتى ألغيت في القرن العشرين (عام ١٩٢٥) مع أنها خاطئة في أساسها ، فالضريبة لا تفرض على المظاهر الخارجية ، بل تفرض على الدخل ، ولم يأخذ الإسلام بمثل هذه الطريقة ، واتبع منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً الطرق التي توصلت إليها النظم المالية الحديثة بعد تجارب طويلة .

ثالثاً - تلافى ازدواج الضرائب في النظم المالية الحديثة وفي النظام الإسلامي :

يقصد بالازدواج الضريبي في العرف المالي أن الضريبة تصيب المكلف أكثر من مرة من أجل نفس المال وفي نفس المدة ، فإذا اختلف الوصف الفني للضريبة واختلفت المادة الخاضعة للضريبة فلا يكون هناك ازدواج : فمثلاً ضريبة التركات تفرض على مجموع التركة في ذاته ؛ أي على الذمة المالية للمتوفى في مجموعها في حين أن ضريبة الأرباح التجارية ليست مفروضة على الذمة المالية للممول ، بل هي مفروضة على وعاء آخر هو صافي الأرباح ، فهنا الضريبتان مختلفتان والمادة الخاضعة للضريبة مختلفة أيضاً فلا يوجد ازدواج ضريبي .

وإذا كانت دول كثيرة لم تلتفت إلى علاج الازدواج الضريبي سواء أكان داخلياً أم دولياً إلا حديثاً فوضعت من القواعد التي تلتزمها السلطات الوطنية في فرض الضرائب لتتلافى الازدواج الدولي في الضرائب فإن الشارع الإسلامي راعى عدم الازدواج في الضرائب الإسلامية منذ حوالي أربعة عشر قرناً من الزمان ، ويظهر ذلك من الحديث الشريف حيث يقول الرسول الكريم : (لا تُثْنَى في الصدقة) ويعنى الثنى (كسر الثاء وفتح النون) ترديد الشيء وتكراره أى الازدواج في ضرائب الزكاة ، ويتجلى تلافى الازدواج في الضرائب الإسلامية في الحالات الآتية :

أولاً : إذا اتجر شخص في مال تجب في عينه الزكاة فإنه لا تؤخذ منه زكاة التجارة مع زكاة العين ؛ وهذا متفق عليه بين الفقهاء وإن اختلفوا في أيها تجب : فمثلاً إذا كان مال التجارة سائمة (ماشية ترعى في المراعى) أو ثمرأ فلا تجتمع الزكاتان فيه ، بل إن كمل نصاب إحدى الزكاتين (دون نصاب الأخرى) كأربعين شاة قصد بها التجارة ، لكن لم تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول ، وتسع وثلاثين فأقل بلغت قيمتها نصاباً آخر الحول وجبت زكاة ما كمل نصابه أى في حالة أربعين شاة فتزكى زكاة العين (أى زكاة السائمة) وفي حالة التسع والثلاثين تزكى زكاة التجارة (لأن النصاب لا يقل عن أربعين شاة) . وإن كمل نصاب كل منهما كأربعين شاة قصد بها التجارة وبلغت قيمتها آخر الحول نصاب المال

(أى ما قيمته عشرون دينار ذهب أو مائتا درهم فضة) قدمت زكاة العين على زكاة التجارة عند الشافعى ومالك لأنها أقوى عندهم من زكاة التجارة .

أما عند الحنابلة فتقدم زكاة التجارة على زكاة العين ؛ لأنها أفيد ؛ إذ أن الأوقاص تحسب قيمتها عند تقدير زكاة التجارة ، وعموماً سواء أخذت زكاة التجارة أم زكاة العين فإن المهم ألا تجتمع الزكاتان فى هذه الحالة تفادياً من الازدواج الضريبى .

.. الأوقاص .. جمع وقص وهو ما بين نصابى السائمة وهو معنى من الزكاة اتفاقاً فثلاً أول نصاب زكاة الغنم أربعون شاة وتجب فيها إلى مائة وعشرين شاة - شاة واحدة - فما بين الأربعين والمائة والعشرين وقص لا زكاة فيه ، فإذا كان عددها مائة وإحدى وعشرين شاة ففيها شاتان إلى مائتى شاة وهكذا ...

ثانياً : لا تحصل ضريبة العشور على نفس السلع المصدرة من الدولة الإسلامية أو الواردة إليها (والعشور تقابل الرسوم الجمركية الآن) إلا مرة واحدة فى السنة ، ولو مر التاجر عبر حدود الدولة بنفس مال التجارة عدة مرات فى العام ، ويتبين ذلك بوضوح من قصة الرجل التى رواها القاضى أبويوسف فى كتابه عن الخراج : وتتلخص فى أن الرجل مر بفرسه على أحد العشار (محصلى ضريبة العشور) فى عهد عمر بن

الخطاب ، فأخذ منه ضريبة العشور ، ثم عاد الرجل فمر على العاشر مرة .
أخرى في نفس العام ، فطالبه العاشر بأداء الضريبة مرة ثانية ، فاشتكى
الرجل إلى عمر ، فأمر العاشر ألا يأخذ الضريبة على نفس المال إلا مرة
واحدة في السنة .

المبحث الثاني

عرض موجز لنظرية الإنفاق العام في الإسلام

الفرع الأول

جولة سريعة بين الآيات المتعلقة بالإنفاق

إذا كانت نظرية الإنفاق العام قد تأصلت في العصر الحديث فقط ،
وإذا كانت قواعد الإنفاق العام السليمة لم تبلور إلا في العصر الحديث ،
وإذا كانت مجالات الإنفاق العام لم تتوسع إلا في العصر الحديث أيضاً
ومن ثم لم تتكشف آثار الإنفاق العام في النواحي الاقتصادية والاجتماعية
إلا في هذا العصر كذلك - فإن الإسلام قد أولى موضوع الإنفاق سواء
أكان إنفاقاً خاصاً أم إنفاقاً عاماً عناية تامة ووضعه في مكانة هامة وأسس
له نظرية متكاملة ، وذلك منذ القرن السابع للميلاد، في الوقت الذي لم
يكن فيه الإنفاق العام عن طريق الدولة أى قواعد سليمة ، وكانت مالية
الدولة مندججة في مالية الحاكم ينفق منها كيف يشاء دون ضوابط ودون
مراعاة المصلحة العامة !

وقد قمت بحصر لسور القرآن الكريم التي تتضمن آيات تتعلق
بالإنفاق ، فوجدت أن عددها سبع وخمسون سورة من مجموع عدد

السور البالغ مائة وأربع عشرة سورة . . وتشمل مائتين وأربعاً وثلاثين آية شريفة ، وقد ورد الإنفاق بلفظه في بعض الآيات ، كما ورد بلفظ . . الزكاة . . أو بلفظ . . الصدقات . . أو بلفظ . . إطعام المساكين . . إلخ . وبعض الآيات خاص بالأمر بالإنفاق وبعضها الآخر ينعي على مانعي الإنفاق منهم له ، ولو أن آية واحدة مثلاً أمرت بالإنفاق لكفى ، ولكن تكرار ذكر الإنفاق إما بالتصريح أو بالتلميح يؤكد مدى عناية القرآن الكريم بموضوع الإنفاق سواء أكان عاماً يتعلق بالدولة أم خاصاً يتعلق بالأفراد .

ولا غرو في ذلك فإن للإنفاق آثاراً عميقة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وقد نبه الاقتصاديون في العصر الحديث فقط إلى أهمية الإنفاق وتأثيره في تلك النواحي ، وذلك بعد أن تكشفت لهم آثاره واضحة على إثر الأزمات الاقتصادية التي حدثت في الثلث الأول من القرن العشرين ؛ فقد كان الإنفاق العام من قبل يستهدف التمويل فقط ، ولم يدرك الاقتصاديون أنه يجب أن يستهدف تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية إلا منذ ذلك الوقت مع أن الإسلام أدرك أهمية الإنفاق من قبل ذلك بنحو ثلاثة عشر قرناً .

وإذا عدنا إلى سور القرآن الكريم التي تشتمل على آيات تتعلق بالإنفاق نجد أنها تقع في سبع وخمسين سورة مكية ومدنية ، ومن هذه

السور خمس وثلاثون سورة مكية تشمل ستا وتسعين آية ، ومنها اثنتان وعشرون سورة مدنية تشمل مائة وثمانيا وثلاثين آية ، ومع كثرة عدد السور المكية التي تتضمن آيات الإنفاق فإن عدد آيات الإنفاق قليل نسبياً وبالعكس فإن مع قلة عدد السور المدنية فإن آيات الإنفاق بها أكثر نسبياً ، وهذا أمر طبيعي ؛ لأن السور المدنية نزلت بعد الهجرة وانتشار الإسلام وإرساء قواعد الدولة الإسلامية ، فكان منطقياً أن تشمل على آيات تتعلق بالتشريع الإسلامي من جوانبه المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية . . . إلخ . . .

وإذا ألقينا نظرة على ترتيب السور بحسب نزولها والمتضمنة لآيات الإنفاق نجد أن أول سورة نزلت بمكة هي سورة القلم ، (وترتيبها الثانية بحسب النزول بعد سورة العلق) ، وقد اشتملت على الآيات من ١٧ - ٣٣ وتحكى قصة طريفة عن أصحاب البستان الذين بيتوا النية على قطف ثماره وحرمان المساكين منها ، فكان جزاؤهم أن أنزل الله بالبستان آفات أحرقت حتى إنه تشابه عليهم ولم يتعرفوا عليه عندما ذهبوا لقطف الثمار ، وقال أعقلهم لهم : إن هذا جزاء عقد النية على حرمان المساكين من الثمار ، فلاموا أنفسهم ، وتابوا عن ذلك . وفي هذه القصة تحفيز لأهل مكة على الإنفاق وتحذير لهم بالأفعال كما فعل أصحاب البستان : (الآيات من سورة القلم المتعلقة بهذه القصة تبدأ كما يلي : (إنا بلوناكم كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ، ولا يستثنون

فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون فأصبحت كالصريم . . .
(الآيات) .

وأخر سورة نزلت بمكة وبها آيات تتعلق بالإِنفاق هي سورة
(الروم) ، وقد أمرت بإيتاء ذى القربى والمساكين وأبناء السبيل حقوقهم
من الزكاة ، كما قارنت بين آكل الربا الذى يزيد ماله من مال الناس
بدون وجه حق وبين المنفق الذى يؤدى الزكاة وينال الجزاء المضاعف من
الله تعالى وهى مقابلة تستأهل النظر والوقوف عندها فبقدر ما توعد الله
سبحانه وتعالى آكل الربا بالعذاب الشديد فإنه وعد الذى يؤدى الزكاة
بالأجر والثواب العظيم . . قال تعالى : « فَأَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ
وَابْنِ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وما
آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِنُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ
تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ . (سورة الروم - آية ٣٨ ،
٣٩) .

وإذا انتقلنا إلى أول سورة نزلت بالمدينة المنورة وهى سورة البقرة نجد
أنها اشتملت على تسع وعشرين آية شريفة جمعت أحكاماً كثيرة تتعلق
بالإِنفاق ، وهذا أمر طبعى لأن الهجرة إلى المدينة كانت مرحلة انتقالية
هامة وضعت فيها الأسس العامة للدولة الإسلامية ، وتأصلت فيها نظرية
الإِنفاق العام ، وثانية سورة نزلت بالمدينة هي سورة الأنفال ، وقد
اشتملت على آية خاصة بتقسيم الغنائم بين بيت المال والمحاربين نظراً لكثرة

الغزوات والجهاد في سبيل الله بعد الهجرة : قال تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) الآية ٤١ .

وإذا استعرضنا ما ورد في آخر سورة نزلت بالمدينة المنورة وهي سورة التوبة نجد أنها اشتملت على (٣٢ آية) تتعلق بالمالية العامة في الإسلام : فمثلاً الآية رقم ٢٩ نزلت بفرض الجزية على أهل الذمة من النصارى واليهود مقابل فرض الزكاة على المسلمين ، وكذلك الآية رقم ٦٠ - نزلت لتوضح كيفية إنفاق حصيلة الزكاة بين المستحقين لها بعد أن كان الرسول ينفقها باجتهاده ويلمزه المنافقون في ذلك قال تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

وجاءت الآيتان رقم ٣٤ ، ٣٥ من تلك السورة بالتحذير من عدم إنفاق المال وتوعدت بالعذاب الشديد من يكتزون الذهب والفضة ويمنعونها عن التداول (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . هذا ما كترتم لأنفسكم . فذوقوا ما كنتم تكتزون) .

وتجدر الإشارة إلى أن أحدث النظريات الاقتصادية توصلت إلى أن

منع النقود عن التداول يضر الاقتصاد القومي ويؤدي إلى البطالة في حالة الكساد .

وهناك آيات تحث على الجهاد في سبيل الله بالمال والنفس ، وآيات تحذر التخلف عن الخروج للجهاد بالمال والنفس مما لا يتسع المقام لذكره تفصيلاً .

هذه جولة سريعة بين آيات الإنفاق التي نزلت في السور المكية والسور المدنية ، ويتضح منها مدى عناية القرآن الكريم بالإنفاق العام للدولة بالإضافة إلى عنايته بالإنفاق الخاص ، وكيف أن تشريع الإنفاق تطور كثيراً في المدينة وبعد الهجرة ورسوخ قدم الإسلام فيها .

الفرع الثاني

أضواء على بعض أصول نظرية الإنفاق العام في الإسلام

عند تفحص الآيات المتعلقة بالإنفاق بالقرآن الكريم نجد أن هناك نظرية متكاملة للإنفاق العام وللإنفاق الخاص في الإسلام ، فقد بينت الآيات أن المال مال الله وأن الإنسان خليفته فيه ويجب عليه القيام بواجب الخلافة بالإنفاق في سبيل الله كما حثت الآيات على ترشيد الإنفاق وعدم التبذير فيه أو التقدير ، وأوضحت الآيات كيفية إنفاق الموارد المالية مثل الزكاة والغنائم التي يحصل عليها المسلمون من الأعداء في الحروب .

وكذلك النوى ويشمل الأموال التي يحصل عليها المسلمون من غير المسلمين بدون قتال أو بالتصالح ، ومن ناحية الإنفاق الخاص فقد حثت الآيات على الإنفاق على الوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وأوضحت أن الإنفاق على هؤلاء ليس تفضلاً من أصحاب الأموال عليهم ، بل إنه حق لهم ، وحثت أيضاً على الإنفاق من الكسب الطيب واعتبرت أن الإنفاق قرض لله تعالى ليطمئن المنفق أن القرض لا بد أن يرد إليه جزاؤه مضاعفاً من الله تعالى .

وكذلك حثت على الإنفاق في السر والعلن وفي السراء والضراء ولم تنس الآيات أن تشير إلى الإنفاق على غير المسلمين المقيمين في بلاد الإسلام ماداموا لم يسيئوا إلى المسلمين ، وأخيراً وليس آخراً فقد نهت الآيات عن البخل وحذرت المسلمين إياه ، وسأتناول فيما يلي بعض أصول نظرية الإنفاق في الإسلام :

أولاً - ترشيد الإنفاق :

وردت آيات كثيرة تدعو إلى ترشيد الإنفاق بمعنى عدم الإسراف فيه أو التقدير فيه ، قال تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) . سورة الفرقان - الآية ٦٧ ، وأنزل الله تعالى في سورة الإسراء ثلاث آيات شريفة تدعو إلى عدم التبذير ، ووضعت المبذرين في منزلة الشياطين ، ودعت إلى التوسط في الإنفاق : قال تعالى : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً. إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفوراً) . (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) . الآيات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ . وجاءت الآية الخامسة من سورة النساء تحذر المسلمين أن يسلموا أموالهم للسفهاء لإدارتها ، قال تعالى : (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) . وهذه دعوة صريحة إلى منع السفهاء من إدارة أموال المسلمين ، وذلك يذكرنا بما قاله يوسف عليه السلام حين طلب من

ملك مصر توليته شئون المال : (قال اجعلنى على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) سورة يوسف الآية ٥٥ - وهذا هو المطلوب ممن يقوم على أموال المسلمين فيكون محافظاً على أموالهم عالماً بكيفية إدارتها بما يحقق المصلحة العامة .

ثانياً - إحكام الإنفاق العام :

وردت في القرآن الكريم آيات شريفة تعتبر دستوراً في إنفاق الزكاة وتقسيم الغنائم وتقسيم الفىء : فبالنسبة للزكاة وردت الآية الشريفة : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) . سورة التوبة - الآية ٦٠ ، ويتضح من هذه الآية أن مصارف الزكاة الثمانية تشمل النواحي الاجتماعية والنواحي الإدارية والنواحي السياسية والنواحي الاقتصادية ، وكذلك مصارف الدولة العامة :

فمن النواحي الاجتماعية يتمثل دور الزكاة في إعانة الفقراء والمساكين لجعلهم مواطنين صالحين يأمن المجتمع شرورهم ، وكذلك إعانة أبناء السبيل المغترين عن أوطانهم وليس لديهم أموال للإنفاق منها ، وكذلك فإن تحرير الرقيق وفداء أسرى المسلمين (فك الرقاب) يعمل على تمتعهم بحريتهم الطبيعية في الحياة ومزاولة نشاطهم الاجتماعي في جو من الاستقرار والطمأنينة والقضاء على التفرقة العنصرية التي لا تزال قائمة حتى

اليوم في بعض الدول المتمدينة .

ومن النواحي الإدارية فإن الزكاة خصص جزء من حصيلتها ليعطاه العاملون عليها وهم الذين تكلفهم الدولة جمع الزكاة من أربابها وحفظها ونقلها ، وكذا المحاسب والكاتب والكيال والوزان والعداد وكل من يحتاج إليه فيها يعطى أجرته منها . والحكمة من ذلك واضحة : فإنه إذا أخذ عمال الزكاة مما جمعه سواء أكان ذهباً أم فضة أم زرعاً أم ثماراً . . إلخ - فإن هذا يساعد على ألا تمتد أيديهم إلى الأموال فتختلس منها شيئاً أو تتلاعب فيه .

ومن النواحي السياسية فإن حصيلة الزكاة ينفق منها على الجهاد في سبيل الله وإعداد الجيوش ، وكذلك بتخصيص جزء منها لإعطائه للمؤلفة قلوبهم ممن يرجى إسلامهم أو يخشى شرهم ، فإنها تعمل على إعلاء كلمة الله ونشر الإسلام والأمان من شرورهم . .

ومن النواحي الاقتصادية فقد خصص جزء من حصيلة الزكاة لمساعدة الغارمين : أي المدينين ولاسيما الذين هم على وشك الإفلاس ، ولا شك في أن ذلك يعمل على انتشالهم من وهدة الفقر وتجنّبهم سلوك الطرق المؤدية لإفساد الأمن ومساعدتهم على مباشرة نشاطهم الاقتصادي ، وإذا قارنا بين ما يقوم به بيت مال المسلمين من إعانة الغارمين وبين ما كان يستوجبه القانون الروماني من أن للدائن أن يسترق مدينه وجدنا الفرق بينهما شاسعاً .

ومن ناحية مصالح الدولة العامة (في سبيل الله) فقد ذهب بعض إلى أن هذا المصروف يخصص للغازين في سبيل الله وذهب بعض آخر إلى أن هذا المصروف يشمل جميع مصالح الدولة ، وذلك في حالة وجود فائض من حصيلة الزكاة يساعد مع حصيلة باقى الضرائب الأخرى في الإنفاق على المصالح العامة .

أما بالنسبة لتقسيم الغنائم فقد وردت الآية الشريفة موضحة أوجه الإنفاق : (واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) سورة الأنفال الآية ٤١ ، وتوضح الآية أن الغنائم يخصص خمسها للرسول وذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، أما أربعة الأخماس الباقية فتوزع بين أفراد الجيش المحارب .

وبالنسبة لتقسيم الفىء وهو كل مال وصل إلى المسلمين بغير قتال - ويشمل الخراج والجزية والعشور المفروضة على تجارة أهل الذمة - فإنه ينفق منه على مصالح الدولة ، شأنه فى ذلك شأن مصرف الضرائب الأخرى المفروضة فى العصر الحديث .

ثالثاً - الإنفاق فى السراء والضراء :

دعا القرآن الكريم إلى الإنفاق فى حالة اليسر وحالة الضيق أيضاً : قال تعالى : (الذين ينفقون فى السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين

عن الناس والله يحب المحسنين) سورة آل عمران - الآية ١٣٤ - ففى حالة اليسر فإن الإنسان مطالب بالإِنفاق ، وهذا أمر ميسور بالنسبة له ، ولكن الدعوة إلى الإِنفاق فى حالة الضيق تستأهل النظر ، فحالات الضيق مسألة نسبية فالأقل ضيقاً يتفق على من هو أشد ضيقاً حتى إنه فى مفهوم الزكاة فإن من يتلقى الزكاة من غيره ويتوافر لديه النصاب تجب عليه الزكاة لغيره ، وفى هذا تداول للأموال وتكافل اجتماعى بين أفراد المجتمع . وهذا يسوقنا إلى تطبيق تلك القاعدة فى الإِنفاق العام للدولة فى حالة الرواج وحالة الكساد ، فالإِنفاق مطلوب فى هاتين الحالتين ، ولكن بشكل مختلف : فالدولة مطالبة بالإِنفاق فى كل حالة ولكن فى حالة الرواج تضيق من الإِنفاق لمكافحة التضخم ، أما فى حالة الكساد فتوسع فى الإِنفاق لإنعاش الاقتصاد القومى ..

رابعاً - الربا والزكاة :

توعد الله تعالى آكلى الربا بالعذاب الشديد ، بل إنه سبحانه وتعالى آذَنهم بحرب منه ومن رسوله ، ووعد الله من يؤدون الزكاة بالأجر والثواب العظيم ، فنجد فى سورة الروم مقارنة بين من يراعى فى أموال الناس وحصوله على أكثر من رأسماله دون وجه حق ، ويكون ذلك سبباً فى هلاك أمواله وبين من يخرج الزكاة من أمواله فينقص رأسماله بقيمتها ، ولكن المال يكون كثير البركة ويزيد نماءؤه : قال تعالى : (وما آتيتم من

ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) . سورة الروم - الآية ٣٩ .

وقد ورد في سورة البقرة أن الله تعالى يهلك المال الذي يدخله الربا ويبارك في المال الذي تؤدي زكاته . قال تعالى : (يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) . سورة البقرة - الآية ٢٧٦ ، كما أنه سبحانه وتعالى أنذر آكلي الربا بحرب منه ومن رسوله : قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) سورة البقرة - الآية ٢٧٩ : ففى ظل الإسلام من عنده رأس مال ألف دينار مثلاً يؤدي زكاته بنسبة ٢,٥ ٪ أى يخرج عنه ٢٥ ديناراً بدلاً من إقراضه بفائدة ٢,٥ ٪ ويتقاضى ٢٥ ديناراً بالإضافة إلى رأس المال .

ومساعدة الغارمين (وهم المدينون) فإن الله جعل جزءاً لهم من حصيلة الزكاة يقدمه بيت المال لهم لانتشالهم من وهدة الفقر والإفلاس والانحراف بدلاً من اضطرارهم للاقتراض بالربا وعجزهم عن سداد أصل الدين وفوائده ، وهنا نجد أن الزكاة يمكن أن تحل محل الجهاز المصرفى فى ذلك الذى يقرض المدينين بالربا .

خامساً - قواعد الإنفاق العام :

هناك قواعد عامة للإنفاق العام تجب مراعاتها ، وتعتبر دستوراً للإنفاق العام وهذه القواعد هي : قاعدة المنفعة ، وقاعدة الاقتصاد في الإنفاق ، وقاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة من السلطة المختصة ، وسنرى كيف أن هذه القواعد متوافرة في الإنفاق العام في الإسلام منذ بزوغ فجره وقبل أن تعرفها الدولة الحديثة .

فالقاعدة الأولى هي قاعدة المنفعة :

تعنى بإيجاز أن تحقق النفقات العامة أقصى نفع للمجتمع ، وهذه القاعدة راعاها الإسلام منذ بدايته ، وقد اهتم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بتشجيع الإنتاج والإنفاق عليه من بيت المال ليعود نفعه على المسلمين ، وأمر عمرو بن العاص عند فتح مصر أن يتبع أحسن الوسائل المؤدية لتعمير الأرض وزيادة الإنتاج وكلفه سؤال المقوقس عن مصر من أين تأتي عمارتها ويأتي خرابها ، وأبان له المقوقس الطرق المؤدية للتعمر فاتبعها عمرو بن العاص في مصر وفي نصيحة القاضي (أبو يوسف) لهارون الرشيد بشأن الخراج أشار عليه بقيام العمال بعمارة الأرض وشق الأنهار وتطهيرها لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للناس .

قاعدة الاقتصاد في الإنفاق :

وفما يتعلق بقاعدة الاقتصاد في الإنفاق التي قام الاقتصاديون المحدثون بمراعاتها نجد أن الإسلام طبقها منذ القرن السابع للميلاد ، فقد دعا القرآن الكريم إلى القصد في الإنفاق ، فقال تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) سورة الفرقان - آية ٦٧ ، ونجد من نصيحة (أبويوسف) لهارون الرشيد إشارة إلى القصد في الإنفاق فيقول : ولا تُجِر عليهم (أى على العمال) ما يستغرق أكثر الصدقة أى لا تعط العمال أجوراً تبلغ نسبة كبيرة من حصة الزكاة المفروضة . ونلمس حكمة تخصيص جزء من حصة الزكاة للعاملين عليها في أنها تعمل على تخفيض نفقات الجباية ، لأن الجباة يقومون بجباية الزكاة من الأموال المختلفة سنوياً فكانت يعينية (كالمحصولات والثمار والسائمة) أم نقدية ، ومن طبيعة الإنسان أن تتوق نفسه لما يقوم بجبايته ، وقد يجره ذلك إلى اختلاس بعض حصة الزكاة ، فحصنه الإسلام ضد ذلك ، وأفرد للعامل جزءاً من الحصة حتى لا تمتد يده إليها ، فتقل الحصة ، وفي هذا ضمان لتحقيق الاقتصاد المطلوب في الإنفاق العام .

القاعدة الثالثة في الإنفاق :

أما القاعدة الثالثة في الإنفاق ، وهى سبق الترخيص بالنفقة العامة من الهيئة التشريعية فإنها قاعدة مستحدثة ، ولكن الإسلام طبقها منذ

العصور الوسطى التى لم تكن هذه القاعدة تراعى فيها : فمثلاً عند تقدير رواتب لأبى بكر الصديق ولعمر بن الخطاب حين توليا الخلافة على المسلمين لم يقرر الخليفتان رواتبهما بأنفسهما ، بل إن المسلمين وكبار الصحابة اجتمعوا وتشاوروا فى الأمر وقرروا الراتب المناسب لكل منهما كما تفعل المجالس النيابية فى الدولة الحديثة بالنسبة لاعتماد النفقات العامة .
وتجدر فى هذا الموضوع الإشارة إلى ما قاله الخليفة الثانى عمر بن الخطاب عن مال المسلمين حيث قال : وإني لأجد هذا المال (مال المسلمين) يصلحه إلا خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق ، ويعطى فى الحق ، ويمنع من الباطل ، إنما أنا ومالككم كولى اليتيم : إن استغنيت استعفت ، وإن افتقرت أكلت بالمعروف .

وكان عمر يحاسب عماله ويتشدد فى محاسبتهم محافظةً منه على أموال المسلمين ، فكان يجمع عماله بمكة فى موسم الحج من كل عام ويسألهم عن أعمالهم ويسأل الناس عنهم ليرى مدى قيامهم بالاضطلاع بواجباتهم وتزهرهم عن أموال المسلمين . وكان يحصى أموال الولاة قبل ولايتهم فإذا زادت بعدها زيادة تضع نراهم موضع الشبهة قاسمهم أموالهم ، وقد يستولى على كل زيادة فيها ويردها إلى بيت مال المسلمين ، وكان يقول لهم : نحن إنما بعثناكم ولاة ولم نبعثكم تجاراً ، وهذا يوضح لنا كيف أن عمر طبق مبدأ من أين لك هذا الذى لم يطبق إلا فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول .

الفرع الثالث

آثار الإنفاق العام في الدولة الإسلامية

إذا استعرضنا آثار الإنفاق العام في الاقتصاد القومي نجد أن الإنفاق العام بعد أن كان محايداً في ظل الدولة الحارسة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر أصبح يستخدم في الدولة الحديثة في القرن العشرين لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية ، وإذا نظرنا في مجالات الإنفاق العام في الإسلام نجد أنها منذ القرن السابع الميلادي استهدفت إلى جانب قيام الدولة بالمهام التقليدية لها وهي الدفاع والأمن وإقامة العدالة وبعض المرافق الضرورية استهدفت تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية والاقتصادية . وإذا كان للإنفاق العام في الدولة الحديثة تأثير في الإنتاج القومي نجد أن للإنفاق العام في الدولة الإسلامية آثاراً هامة في الإنتاج القومي كذلك ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن عمر بن الخطاب أمر عمرو بن العاص عند فتح مصر أن يقوم بالإنفاق فيما يحقق مصلحة البلاد بعد أن أخذ رأى المقوقس في النواحي التي تحقق عمار البلاد ، كما أن أبا يوسف نصح لهارون الرشيد بالعمل على زيادة الإنتاج القومي بحفر الأنهار واستخدام العمال الكفاة ، وعمل كل ما فيه مصلحة أهل الخراج حتى يزيد الإنتاج وتحسن أحوال البلاد ، وإذا دققنا النظر في الزكاة نجد أن

لها تأثيراً قوياً على الإنتاج لأنها تحارب الاكتناز وتشجع على الاستثمار وزيادة الإنتاج .

بعد هذه المقدمة سأتناول بشيء من التفصيل ثلاثة موضوعات تتصل بالآثار الاقتصادية للزكاة والآثار الاجتماعية لها وذلك على الوجه التالي :

- أولاً : الزكاة والاستثمار .
- ثانياً : الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة .
- ثالثاً : الزكاة والتشجيع على العمل .

أولاً : الزكاة والاستثمار .

يظن بعض أن الزكاة تتسبب في تناقص رأس المال سنوياً حتى يفنى ، ولكن غاب عن هؤلاء أن الزكاة تجب في المال المدخر لمدة عام هجرى واحد ، إذا بلغ نصاب المال (وهو ما يعادل عشرين ديناراً من الذهب) فإذا قل المال المدخر عن النصاب فإن الزكاة لا تجب فيه ، ويتضح من ذلك أن المال يتناقص سنوياً بأداء الزكاة ، وذلك إلى حد معين يقف عنده استحقاق الزكاة وهو ما دون النصاب . وهذا التناقص بسبب أداء الزكاة يدعو الإنسان إلى استثمار ماله حتى يعود عليه بإيراد يدفع منه الزكاة المستحقة . وقد أوصى الشارع الإسلامى باستثمار الأموال لتدفع الزكاة من ربحه ، وبذلك يحافظ الإنسان على رأس ماله ، ويعمل على تنميته عملاً بالحديث الشريف : (ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة) فإذا كان

الرسول يأمر الأوصياء باستثمار مال اليتامى فإن من باب أولى أن ينمى الإنسان ماله ليدفع الزكاة من ربحه ، أما إذا لم يقم باستثمار ماله وتركه عاطلاً كان للمجتمع فيه حقه وهو الزكاة التى تعتبر فى هذه الحالة عقوبة على الاكتناز، ومن المعلوم أن الاكتناز يؤدى إلى الركود الاقتصادى . وتجدر الإشارة إلى أن الشارع لم يوجب الزكاة فى المال بمجرد امتلاكه ، بل وضع لذلك شروطاً معينة وهى مرور عام هجرى على المال ليعطى رب المال الفرصة لاستثمار ماله ولتحقيق النماء المرجو ، أما إذا تقاعس عن ذلك وترك ماله عاطلاً فإنه يتناقص بالزكاة كل عام حتى يصل فى النهاية إلى النصاب المحدد فيعفى ما دونه من الزكاة .

هذا التحليل إذا أخذنا زواية حيازة الأموال الواجب فيها الزكاة وما تحدثه من آثار اقتصادية . أما إذا أخذنا زواية إنفاق حصيلة الزكاة فإننا نجد أن لها أثراً كبيراً على التنمية الاقتصادية واستثمار الأموال : فالزكاة ضريبة على رأس المال والدخل المتولد منه معاً ، وفى هذا تخالف ضريبة الدخل التى تفرض على الدخل فقط دون رأس المال المولد لهذا الدخل . وقد يعترض بعض على فرض الزكاة على رأس المال والدخل معاً ، ولكن إذا لاحظنا اعتبارين هامين أدركنا أن الزكاة ضريبة عادلة ومشجعة على التنمية : أولهما أن سعرها معتدل (٢,٥ ٪) والاعتبار الآخر أنها تشجع صاحب رأس المال على استثمار أمواله وتحقيق عائد يدفع منه الزكاة ، فيكون المكلف قد استفاد من استثمار أمواله وتحقيق الربح ،

وأفاد المجتمع بأداء حق المستحقين فيها للزكاة . وهذا يتفق مع أحدث النظريات الاقتصادية التي تنادى بالعمل على تداول الأموال وعدم تركها عاطلة ولا سيما في الدول النامية التي لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل : وإذا علمنا أن الضرائب الحديثة لا تفرض على رأس المال إلا في حالات خاصة (مثل الضريبة الاستثنائية على رأس المال وضريبة التركات) فإن ذلك يكون مدعاة لترك الأموال عاطلة بدون استثمار ، وفي ذلك خسارة اقتصادية على المجتمع بعكس الزكاة التي تشجع على الاستثمار .

وبالنظر إلى جانب إنفاق الزكاة على الفقراء والمساكين فإنهم ينفقونها في قضاء حاجاتهم الاستهلاكية ويدعمون بذلك تيار الاستهلاك ، والمعروف اقتصاديًا أن تزايد الاستهلاك يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الإنتاجية ، ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى نقطتين هامتين :
النقطة الأولى أن الدولة وقد تكلفت بإنفاق حصيلة الزكاة فإن عليها أن تتحرى الحالة الاجتماعية للفقراء والمساكين وإعطاءهم المقادير التي يمكن أن ينتفعوا بها . وقد أفتى بعض بأنه يجوز منحهم من الزكاة ما يكفيهم لمدة سنة ، أو يمنحوا ما يمكنهم من شراء سلع يتجر فيها الفقير ويستغنى بها طول عمره ، ولنا في الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الأسوة الحسنة في ذلك فقد كان يحث الفقراء على أن يشتروا بنصيبهم من الزكاة ليكون غنا رأس مال لهم ينمون به : ومعنى ذلك أنه على الدولة ملاحظة

وضع الزكاة في موضعها الصحيح الذي لا يضيع فائدتها أو يجعلها قاصرة عن تحقيق الغرض منها وهو إغناء الفقير والمسكين .

والنقطة الأخرى أن الدولة لا تعطى الفقير أو المسكين إلا إذا كان عاجزاً عن العمل ، أما القادر على العمل فيطالب أولاً بالعمل ، فإن حدث أن دخله لا يكفي نفقته ، كان على الدولة واجب إعانته من الزكاة .

ويتبين أثر الزكاة في تشجيع الاستثمار من ناحية أخرى من نواحي الإنفاق : فمن ضمن أبواب إنفاقها مساعدة الغارمين على أداء ديونهم ومن ضمن الغارمين من تداين لنفسه في مباح كالتاجر الذي يستدين ويعجز بالرغم منه عن سداد ديونه ؛ فهذا الغارم يضمن بيت المال له وفاء دينه عنه بشروط خاصة ؛ وبذلك تعمل الزكاة على خلق الائتمان : فمن ناحية المقرض فإنه يطمئن إلى أنه عند عجزه عن السداد فإن بيت المال سيؤدي عنه ، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يترتب عليه من عدم تمكنه من المساهمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع ، وكذلك المقرض يطمئن أيضاً إلى ضمان استرداد أمواله ، وبذلك تعمل الزكاة على تشجيع الائتمان وتيسيره ، وهذا يساعد على التنمية الاقتصادية في عصرنا الحديث ، ولا يخفى ما في الائتمان من فائدة في تمويل التنمية .

ثانياً : الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة .

للإسلام في نظره إلى ملكية المال نظرة مزدوجة :
فالمال من جهة هو مال الله وحده الذي له ملكوت السموات والأرض ، فخالق الشيء هو مالكة . ومن جهة أخرى فإن الإنسان هو خليفة الله في هذا المال استخلفه في الانتفاع به ، فوجب عليه أن ينهض بأعباء تلك الخلافة ويحسن القيام بتكاليفها ، وهذه التكاليف إما إيجابية أو سلبية .

والتكاليف الإيجابية تتمثل في وجوب استثمار المال في نطاق الوجوه المشروعة ، والتزام المسلم بأداء الزكاة ، والإنفاق في سبيل الله بالإضافة إلى الزكاة .

أما التكاليف السلبية فمنها تقييد حرية المالك في استخدام ماله على نحو يضر المجتمع ويقيد حريته في الانتفاع بأمواله بالابتعاد عن الربا والغش والاحتكار ، وتقييد حريته أيضاً في كيفية إنفاقه للمال ، فيمتنع عن الإسراف وعن التقير فيه على حد سواء .

وباستعراض تلك التكاليف نجد أنها تتعلق باستعمال الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه ، ومن ضمن وسائل إعادة التوزيع الزكاة والإنفاق في سبيل الله .

وفيما يتعلق بأثر الزكاة في إعادة التوزيع لابد من الإشارة إلى ظاهرة اقتصادية اكتشفت حديثاً ولكن الإسلام طبقها منذ عهد بعيد ، ألا

وهي ظاهرة تناقص المنفعة التي تعني أن منفعة الوحدة من الشيء تتناقص كلما زاد عدد وحداته وتسمى الوحدة الأخيرة (الوحدة الحدية) ، وهي أقل الوحدات منفعة ، وهذه الظاهرة تنطبق على الدخل : فنلاحظ تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زاد عدد وحداته ؛ فالغنى تكون لديه منفعة الوحدة الحدية لدخله أقل من منفعة الوحدة الحدية لدخل الفقير ، وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغنى عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغنى ، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة . وإذا لاحظنا أن الزكاة لا تجب في المال إلا بعد تكامل النصاب الذي يشترط فيه أن يكون فائضاً عن الحاجات الأصلية للملك - كالمسكن والمأكل والمشرب وكتب العلم . . إلخ - فإن معنى ذلك أنه لو وجبت الزكاة على المال بدون اشتراط توافر النصاب فإنها تدفع من وحدات الدخل الأولى المخصصة للحاجات الضرورية للشخص ، وهي ذات منفعة أكبر من منفعة وحدات الدخل الأخيرة ، وبذلك تكون الخسارة أكبر على دافع الزكاة ، ومن ثم على المجتمع ، ولكن اشتراط توافر النصاب زيادة على الحاجات الضرورية يؤدي إلى إخراج الزكاة من وحدات الدخل الأخيرة ذات النفع الأقل للغنى في مفهوم الزكاة ، وتؤدي إلى الفقير الذي تزداد عنده منفعة الوحدات الأخيرة من الدخل بالمقارنة بالغنى ، والنتيجة النهائية هي زيادة المنفعة الكلية للمجتمع .

هذا ، ومن أسباب نجاح الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة وتذويب الفوارق بين الطبقات أنها تفرض في جميع الأموال النامية تقريباً من ذهب وفضة وأوراق عملة وعروض تجارة وزروع وثمار وماشية . . . إلخ - كل هذا يجعل وعاءها متسعاً ويساعد على إعادة التوزيع .

وتتسع قاعدة فرض الزكاة كذلك ، فتشمل عدداً كبيراً من الأشخاص المتوافرة فيهم شروط أدائها بالإضافة إلى أنها تفرض في مال اليتيم والقاصر ويكلف الأولياء والأوصياء إخراجها كما أنها تفرض بأسعار معتدلة لا تدفع إلى التهرب من أدائها ؛ إذ هي بنسبة ٢,٥ ٪ من الأموال وبنسبة ٥ ٪ من الزروع والثمار التي تسقى بالآلات وبنسبة ١٠ ٪ من الزروع والثمار التي تروى بالراحة أو بمياه الأمطار مراعية بذلك تكاليف الإنتاج الزراعي .

ومن أسباب نجاح الزكاة في أداء دورها في إعادة التوزيع أيضاً أنها لا تفرض مرة واحدة في العمر ، بل تفرض كل عام وتكرر بذلك سنوياً ، وهذا ما نادى به بعض الاقتصاديين من أمثال . . . بارتو . . . من أن إعادة التوزيع يجب ألا تقتصر على مرة واحدة ، بل يجب أن تجرى على فترات دورية .

ثالثاً - الزكاة والتشجيع على العمل :

اعتقد بعض أن الزكاة تسبب في البطالة بما تمنحه من إعانات تشجع

آخذها على التكاسل ، وصرب مثلاً على ذلك ما حصل في إنجلترا عندما فرضت ضريبة الفقراء سنة ١٦٠١ في عهد الملكة إليزابيث اعتقاداً منها أنها سوف تعالج مشكلة المتعطلين ، ولكن الذي حصل هناك هو العكس ، فكان ذلك القانون سبباً في زيادة البطالة لأنه طبق في بيئة تزخر بالعوامل الإنسانية العاطلة ، ولأن نفوس العامة الذين بلغوا أحط درجات الفقر المادي والمعنوي وجدوا في هذه الضمانات الاجتماعية حافزاً قوياً لهم على التواكل وباعثاً لهم على الاعتماد على ماتهيه الدولة لهم من معاش في المستقبل .

هذا ما اعتقده هؤلاء خاصاً بآثار الزكاة في تشجيع البطالة ، ومرجع هذا الاعتقاد أو الظن عدم إدراكهم لروح الإسلام من ناحية العمل : فالإسلام يوجب على الإنسان القادر العمل ويشجعه عليه ، فإذا عجز عن الكسب كان له حق في الزكاة . والعمل بقصد الاكتساب فرض عين على كل مسلم بعد أن كانوا في الجاهلية يحتقرون من كان يعمل ويأنفون منه :

يحكى لنا التاريخ أن التراث الإغريقي كان لا يقف عند تجاهل شرف العمل ، بل يرى بعض العمل عاراً كالعمل غير الذهني ، واليهودية والمسيحية مثلاً تعتبران العمل عقوبة رمى الله بها البشر جزاء بما عصاه أبوههم آدم في الجنة ! فقد كان من نتائج هذه المعصية أن طرده الله وقال له : « ملعونة الأرض بسببك ، بالتعب تأكل منها أيام حياتك » -

(العهد القديم : الإصحاح الثالث ١٧) ، حتى بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر ظل بعض الشعراء وبعض القصصيين الغربيين من أمثال «شيلر» و «ويردزورث» و «ديكتر» و «تولستوى» وغيرهم يحبطون من شأن المجتمع الصناعي باعتباره أنه في رأيهم يقضى على القيم الإنسانية !

أما في الإسلام فن المعلوم بالضرورة أن العمل شيء يطلب ويحث عليه ، وتحصل بسببه المثوبة : فالقرآن الكريم يحث على العمل ، وفي هذا يقول تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) ^(١) . ويقول تعالى : (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) الملك ١٥ ، وقد جاء ذكر العمل في القرآن أكثر من ثلثمائة مرة ، وقرنه بالإيمان ؛ فكلما ذكر الإيمان ذكر معه العمل الصالح . وقد حث الرسول عليه الصلاة والسلام على العمل ، فقد قال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » ، وكان يدعو بالبركة في البكور ليسارع الناس إلى أعمالهم في أول النهار ، كما كان يدعو إلى الاتجار في مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة ، ويجعل الأرض الموات لمن يحييها ، ويحث على العمل حتى آخر رمق في الحياة وآخر لحظة في الدنيا ، فيقول : « إن قامت

(١) سورة التوبة من الآية ١٠٥ .

الساعة ويبد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل» وقد حدث مشهد أمام الرسول يبين مدى تقديره للعمل ورفع مستواه إلى مستوى الجهاد في سبيل الله ؛ إذ يقول بعض الصحابة ، وقد رأوا شاباً قوياً يسرع إلى عمله « لو كان هذا في سبيل الله ! » . فقال عليه السلام لهم : « لا تقولوا هذا : فإنه إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان ! » .

وقد ضرب الرسول المثل في العمل : فقد عمل أجيراً لأهل مكة ، يرعى الغنم على قراريط ، وكذلك عمل أجيراً عند خديجة بنت خويلد ، وكانت تاجرة تستأجر الرجال في مالها . ومن قبله كل الأنبياء والرسل يحترفون ويعملون : فكان آدم يحترف الزراعة ، ونوح التجارة ، وداود الحدادة ، وموسى الكتابة ، وكل منهم قد رعى الغنم ، وهذا يبين مكانة العمل في الديانات السابقة وفي الإسلام .

والإسلام عندما حدد مصارف الزكاة لبعض الطوائف لم يقررها إلا بعد أن تستنفد هي وسائلها في الارتزاق : فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ، ويطالب الإنسان بالعمل . ومع أنه جعل الزكاة حقاً لا منحة وتفضلاً فإنه لم يغفل أن اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأن المعطى أياً كان متفضل ، والآخذ متفضل عليه ؛ لذلك حث على الاستغناء عن

طريق العمل وجعل واجب الجماعة الأول أن تهين العمل لكل فرد فيها والإعانة من الزكاة وقاية اجتماعية أخيرة وضمانة للعاجز الذى يبذل طوقه ثم لا يجد ، أو يجد دون الكفاية . وفى هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما فى طاقته ، وألا يرتكن على الإعانة الاجتماعية فيتعطل ، وكذلك يجمع بين الحرص على أن يعين المحتاج بما يسد خلته ويرفع عنه ثقل الضرورة ووطأة الحاجة ويسر له الحياة الكريمة . ويقول الرسول فى ذلك « لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى » : أى أن الزكاة لا يجوز إعطاؤها للغنى أو القوى القادر على العمل ؛ فالقادر على العمل لا تجوز عليه الزكاة .

أشعر أنى أطلت بعض الشيء فى بيان اهتمام الإسلام بالعمل لأنه أول وسائل الإنسان فى الارتقاء ، ولكن وجدنى مضطراً لذلك حتى أننى شبهة أن الدين يدعو إلى التواكل والتكاسل ، وأن الزكاة هى إحدى الوسائل المؤدية لذلك وأحب أن يكون ما أوردته كافياً لدحض هذه الفرية . وانتقل الآن إلى بيان كيف أن الزكاة تشجع على العمل : فالمعلوم أن فكرة إعادة توزيع الدخل تستخدم فى تقليل حدة التفاوت فى الدخل : مما ينفع فى علاج البطالة على أساس تفاوت الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار .

وبالنسبة للزكاة فإنها عبارة عن نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء ، والأغنياء يقل عندهم الميل الحدى للاستهلاك ، ويزيد عندهم

الميل الحدى للادخار ، أما الفقراء فبالعكس : يزيد عندهم الميل الحدى للاستهلاك وينقص لديهم الميل الحدى للادخار .

وتترتب على ذلك نتيجة بالغة الأهمية ، وهى أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندهم الميل الحدى للاستهلاك ، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب الفعال مما تترتب عليه الزيادة فى طلب سلع الاستهلاك ، فتروج الصناعات الاستهلاكية ونخلق ما يطلق عليه « التوظيف التبعى أو الثانوى » ولا شك أن رواج صناعات سلع الاستهلاك يؤدى إلى رواج صناعات السلع الإنتاجية المستخدمة فى صناعات السلع الاستهلاكية ، وبمعنى آخر : . يزيد الإنتاج وتسود العمالة ، وهنا يعمل « مضاعف الاستثمار » عمله .

ومن المعلوم أن مضاعف الاستثمار فى المجتمعات النامية أكبر منه فى المجتمعات المتقدمة ، وعلى ذلك فإن زيادة بسيطة فى الاستثمار فى المجتمعات النامية تؤدى إلى زيادة كبيرة فى التوظيف الكلى تكفى تشغيل العاطلين فى تلك المجتمعات ، وذلك بفضل كبر المضاعف فيها ، مما يجعل علاج الكساد فيها يسيراً عنه فى المجتمعات المتقدمة الغنية .

وهذا الأثر هو ما تحدثه الزكاة ، وما يساعد على نجاحه شمول الزكاة لكل الأموال النامية ، وسعة قاعدة المكلفين بأدائها ، وقلة محاولة التهرب من أدائها بعكس ما يحصل بالنسبة للضرائب الحديثة المفروضة بموجب القوانين الوضعية .

المبحث الثالث

الدعوة إلى جباية الزكاة وإنفاقها بمعرفة الدولة

تين لنا من هذا البحث أن الموارد المالية في الدولة الإسلامية هي الزكاة والضرائب الأخرى مثل الجزية والخراج والعشور ثم خمس الغنائم التي يستولى عليها المسلمون في الحروب .

وتبين لنا كذلك أن الزكاة من أهم الموارد المالية ، وأن للدولة شرعاً حق القيام بجبايتها ، وأن المشرع الإسلامي وضع قواعد إنفاق حصيلتها وأن لها من المزايا ما يجعلها تفوق الضرائب الحديثة - بعد أن تين لنا ذلك - فإن من الواجب أن تبادر الدول الإسلامية بإصدار التشريعات اللازمة لجبايتها وإنفاق حصيلتها .

وهناك أسباب عدة تدعو إلى المناداة بأن تجبى الدولة نفسها الزكاة ، أذكر منها ما يلي :

أولاً - إن الزكاة من أهم الضرائب المحلية التي تفرض على أغنياء الإقليم ، وتنفق على فقراء الإقليم نفسه ، ومن الملاحظ أن الضرائب المحلية في جميع الدول العربية ليس من بينها الزكاة ، وإن كانت الدولة في بعضها تجبئها كالمملكة العربية السعودية ، ولكن قلت أهميتها بعد

زيادة عوائد البترول فيها وترك للمكلفين أمر إخراجها بأنفسهم .

ثانياً - إن الضرائب المحلية القائمة حالياً تتسم بعدم المرونة والحياد مما يقلل من فاعليتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية فضلاً على القيود الموضوعة عليها من قبل الحكومات المركزية ، ولكن الزكاة يمكن عن طريقها تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية - كمحاربة اكتناز الأموال وتشجيع الاستثمار والمساعدة على التنمية الاقتصادية والتشجيع على العمالة لأنها لا تمنح إلا للعاجزين عن العمل ، وفوق ذلك فهي تشجع على الائتمان لتخصيص جزء من حصيلتها لمساعدة الغارمين ، ومن الناحية الاجتماعية فإن الزكاة أداة للتقريب بين الأغنياء والفقراء بإعادة توزيع الدخل والثروة ، وتخلق بذلك في المجتمع المناخ النفسي الحسن وتساعد على المحافظة على الأمن العام وتقليل الجرائم ، فكل هذه الصفات لا تتوفر في الضرائب المحلية المفروضة حالياً في الدول الإسلامية .

ثالثاً - إنه ليس هناك مانع من فرض الزكاة إلى جانب الضرائب الحديثة القائمة حالياً في الدول الإسلامية ، ورب سائل يقول : إذا كانت الدولة تقوم حالياً بفرض الضرائب وتقوم بالإتفاق لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية فما الداعي لفرض الزكاة ؟ ونبادر بالإجابة بأن الزكاة من أركان الإسلام الخمسة ، وهي الركن الثاني بعد الصلاة ، وقد اقترنت الأمر بأدائها في مواضع كثيرة من القرآن الكريم (اقترنت بالصلاة في اثنين وثمانين موضعاً) ، وواجب الدول الإسلامية أن تقيم

هذا الركن الهام ، ويمكن الدولة أن تقوم بجبايتها إلى جانب الضرائب القائمة حالياً ، وبذلك تخفف من الأعباء الملقاة على ميزانية الدولة ، فلا تعارض بين الزكاة والضرائب الحديثة ، ويمكن فرض هذين النوعين من الضرائب مع التنسيق بينهما ومراعاة عدم الازدواج الضريبي عند فرض الزكاة .

رابعاً - أوصى المشرع الإسلامى المسلمين بأداء الزكاة راضية بها نفوسهم وحذرهم التهرب من أدائها : فقد أوصى الرسول المسلمين بقوله : (لا يصدر المصدق عنكم إلا وهو راض) : أى أن المسلمين يجب عليهم ألا يغضبوا جباة الزكاة بالامتناع عن أداء الزكاة المفروضة ، بل يجب أن يرضوهم بالحق ، وذلك يكون بعدم إخفاء أموالهم وبتقديمها للجباة لأخذ حق المجتمع فيها . وهذا مما يوقظ الوعى الضريبى ويكون له دون شك أثر كبير فى عدم التهرب من أداء الزكاة ، ومن ثم يعمل على زيادة حصيلتها ، وهذا الإيقاظ عجزت كثير من التشريعات المالية المعاصرة عن التوصل إليه .

وأقترح لجباية الزكاة إنشاء ديوان مركزى للزكاة فى كل محافظة من محافظات الدولة تتبعه دواوين محلية فى الأقاليم ، فتكون فى القرية أو عدة قرى متجاورة وحدة مستقلة بها ديوان يقوم بجباية الزكاة وإنفاقها على مستحقيها ، وتكون إيرادات الدواوين المحلية للزكاة من حصيلة الزكاة فى الإقليم وإن زادت إيراداتها على المنصرف حوت الزيادة إلى

ديوان الزكاة المركزى لمنحها لقرية أخرى لا تكفى مواردنا من الزكاة حاجة فقرائها . أما إيرادات الديوان المركزى للزكاة فتكون من الفائض من أموال الزكاة لدى الدواوين المحلية التابعة له ، وكذلك تبرعات الأفراد ، وما قد تدرجه الدولة من اعتمادات فى ميزانيتها للمساهمة فى مصارف الزكاة ، وتخصص حصيلة انديوان المركزى لإعانة القرى التى لا تكفى موارد الزكاة فيها ولإقامة بعض المشروعات الإنتاجية والاجتماعية التى لا يمكن الدواوين المحلية القيام بها .

تلك هى الخطوط العريضة لهذا الاقتراح ، وهناك تفاصيل كثيرة تتعلق بالنظام الإدارى لدواوين الزكاة ، وتمويل ميزانية الزكاة وتنظيم استخدامها ووضع ميزانية الزكاة بالنسبة لميزانية الدولة هل تكون منفصلة عنها أو مندمجة فيها ؟ وكذلك الوضع بالنسبة لأهل الذمة من اليهود والمسيحيين : هل يمكن جباية الزكاة منهم وإنفاق حصيلتها عليهم ؟ إلى غير ذلك من التفاصيل التى يمكن أن تكون موضع بحوث تالية بإذن الله .

أهم المراجع

اسم المؤلف	عنوان المرجع
١ - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم	الخراج طبعة ١٣٥٢ هـ .
٢ - أبو يعلى محمد بن الحسين القراء	الأحكام السلطانية طبعة ١٣٥٦ هـ .
٣ - د . بدوى عبد اللطيف	الميزانية الأولى في الإسلام ١٩٦٠ .
٤ - جورجى زيدان	تاريخ التمدن الإسلامى .
٥ - د . رفعت المحجوب	إعادة توزيع الدخل القومى خلال السياسة المالية طبعة ١٩٦٤ .
٦ - عبد الوهاب خلاف	السياسة الشرعية ونظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية ١٣٥٠ هـ .
٧ - عبد الرحمن حسن / محمد أبو زهرة	توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية بدمشق ١٩٥٢ .
٨ - د . محمد حسين هيكل	الفاروق عمر ج ٢ طبعة ١٣٦٤ هـ
٩ - د . محمد حلمى مراد	مالية الدولة طبعة ١٩٦٢
١٠ - د . محمد عبد الله العرنى	النظم الإسلامية ١٩٦٧ .
١١ - محمود شلتوت	الفتاوى طبعة ١٩٥٩ .
١٢ - محمد أبو زهرة	التكافل الاجتماعى في الإسلام ١٩٦٤ .
١٣ - ابن رشد	بداية المتمدن ونهاية المقتصد ج ١ طبعة ١٣٥٧ هـ .
١٤ - أبو عبيد القاسم بن سلام	الأموال طبعة ١٣٥٣ هـ .
١٥ - وزارة الأوقاف المصرية .	الفقه على المذاهب الأربعة طبعة ١٩٣٩ م
١٦ - مجمع البحوث الإسلامية	قرارات المؤتمر الثانى للمجمع ١٩٦٥ - وبحوث المؤتمر الثالث ١٩٦٦ .
١٧ - جمال الدين عياد	شريعة الإسلام - العمل والعمال ١٩٦٧ .
١٨ - ليلى السعيد	دراسة إسلامية في العمل والعمال - المكتبة الثقافية - العدد رقم ٢٤٠ - مايو ١٩٧٠ .

الكتاب القادم

الفن التأثري

صبحي الشاروني

رقم الإيداع	١٩٨١/١٦٥٥
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٧٣٤١-٣٥-٠

ق/٧٧/١٣٨

طبع بمطبع دار المعارف (ج.م.ع.)

نظام المال

هذا الكتاب

نشأ النظام المالى فى الإسلام فى العصور
الوسطى، وهذه مقارنة موضوعية عادلة بين
النظام الإسلامى والنظم المالية الأخرى
العصور الوسطى والعصر الحديث .
كما يوضح المؤلف المفاهيم الإسلامية المختلطة
التي تتعلق بهذا النظام .

ndrina



0685402

97 273
28617